

عملية بطولية جديدة في تك أيبب: حمزة المتروك

لم ينجح الاحتلال حتى الآن في اكتشاف إجراءات فعالة تمنع عمليات المقاومة الشعبية الفلسطينية، تماماً كما لا يتوقع له أن ينجح في ذلك، والسبب بكل بساطة أن استمرار العمل المقاوم مرتبط بإرادة الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وقدرته على مواجهة القمع والتطويع

علي حيدر

ضمن إطار المقاومة الفلسطينية الشعبية والإخفاق الإسرائيلي في كبح العمليات الفردية، أتت عملية يوم أمس التي تمكن فيها شاب فلسطيني يدعى حمزة متروك (23 سنة، طولكرم)، من طعن نحو 12 إسرائيلياً، ثلاثة بينهم في حالة خطيرة، ونفذ متروك، الذي كان يعمل في محل ثياب مع والدته ولا ينتمي إلى أي تنظيم سياسي، عملياته داخل حافلة تابعة لشركة «دان» في مدينة تل أبيب. وذكرت التقارير الإعلامية العبرية أنه جرى اعتقال المقاوم الفلسطيني، بعدما تمكن من الانسحاب من مكان العملية، لكنه أصيب في قدميه بالرصاص.

أحد مكامن قوة هذا النوع من العمليات أنها تندمج فيها كل شروط ومقدمات التخطيط والاستطلاع والتنفيذ، في شخص واحد. وهو أمر يربك الاستخبارات الإسرائيلية التي كثيراً ما تعتمد على معلومات تبني على أساسها إنذارات تتحول لاحقاً إلى عمليات استباقية تستهدف مجموعة هنا، وكادراً عملياً هناك. في التوقيت، الإقليمي، تلاقت هذه العملية مع دماء المقاومين التي سالت على الأراضي السورية، عندما اغتالت إسرائيل ستة من مقاومي حزب الله مع ضابط إيراني رفيع، وتكاملت معها لتخطر سالة مشتركة مفادها أنه بالرغم من محاولة إشغال المقاومة عن وجهتها الأساسية، إلا أن دماء المقاومين والفعل المقاوم يبقى منطوقاً أبلغ في الصدع عن الوجهة الصحيحة على أمل أن يؤدي المسار التراكمي إلى إعادة تصويب البوصلة.

في كل الأحوال، أتى الإبداع الشعبي الفلسطيني ليضرب ضربه مرة أخرى في عمق إسرائيل، ويقفز فوق كل أسوار الطوق المضروبة حوله، والتي تكاملت فيها إجراءات العدو مع إجراءات وخطوات آخرين في محاولة لاستنزاف المنطقة والأمة بعيداً عن قضية فلسطين.

براعة هذا النوع من العمليات أنه يجسد اجتراراً فلسطينياً خيار عملائي بديل، بأدنى الامكانيات وبأبسط الوسائل، لكن متكئاً على إرادة صلبة تتجاوز كل الاعتبارات السياسية، ومحاولات الإحباط العملائي والمعنوي. وليس من المبالغة القول إن لهذه العملية لغة ومنطقاً يؤكدان ويكشفان عن أنها غير منعزلة عما سبقها، بل تأتي امتداداً لقرار وخيار الشعب الفلسطيني بالمقاومة، وتؤسس للقدام منها، في سلسلة مترابطة يشد بعضها بعضاً، على أمل أن يؤدي المسار التراكمي إلى تحول في قواعد الصراع، ويؤدي إلى فتح أفق أمام حركة المقاومة في الضفة الغربية.

وعلى ذلك، فإن المفاعيل المؤلمة لهذه العملية، وما شابهها، مرتبطة في الدرجة الأولى بتواصلها واتساع نطاقها، وهو أكثر ما يقلق القادة السياسيين والاستخباريين والعسكريين في الدولة العبرية. وكما في كل محطة مشابهة، تؤثر هذه العملية إلى فشل الرهان الذي يحاول نتجها هو الترويج له، أن بالإمكان الجمع بين استمرار الاحتلال وتوسيع الاستيطان والمحافظة على الأمن الشخصي

للإسرائيليين، وخاصة أن هذه المقولة يبدو أنها باتت أكثر انتشاراً في صفوف الجمهور الإسرائيلي بعدما اقتنع بأن السياسات التي اعتمدها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تمكنت من سد السبل والمنافذ أمام الشعب الفلسطيني لتفعيل تزخيم حركة المقاومة، وهو ما عبرت عنه صناديق الاقتراع في أكثر من محطة انتخابية. لكن هذا النوع من العمليات، في المرحلة الحالية، يؤشر إلى أن نجاحات الاحتلال تبقى مهما عظمت نسبية، وتؤكد أن للشعب الفلسطيني معادلته التي يرسمها بدمائه، ويخطها بإرادته، ويفرضها بسواعده. على مستوى المفاعيل السياسية الداخلية، إسرائيل دولة لا يتورع قادتها عن توظيف قضايا الأمن القومي في اللعبة الانتخابية، من دون أن يلغي ذلك الحسابات والمعادلات ذات الصلة، والمستقلة عن أي اعتبار داخلي. وعلى هذه الخلفية، كانت ردود الفعل التي توالى بعد الإعلان عن تنفيذ العملية، إذ لم يغفل نتجها عن توظيف هذه العملية ونتائجها بما يتلاءم مع أولوياته المرئية. واعتبر أنها «نتيجة مباشرة للتحرير الخبيث المنتشر في



منفذ العملية حمزة متروك من طولكرم خلال علاجه بعد إطلاق النار على قدميه (إف ب)

الحدث

مؤتمر دافوس النفط والسك على ارتفاع 5 آلاف

حسن شقراني

اشتهرت مدينة دافوس بكونها مصحة أوروبا مرضى السلّ خلال القرن الماضي. غير أنها منذ عام 1971 أضحت مركزاً لبرز تجمع للأغنياء ونخب الأعمال تشهد الأرض سنوياً: مؤتمر الأعمال الذي ينظمه المنتدى الاقتصادي العالمي، ويحمل اسم المدينة السويسرية.

صحيح أن موجة فيروس «إيبولا» أعادت إلى العالم هواجسه القديمة من موجات الموت الجماعي الناجمة عن أمراض القرون الوسطى، ولكن يُمكن براحة القول إن البشرية تخلّصت من العديد من ماسيها البيولوجية التقليدية، فقط لتتعلق بمأس إنسانية واجتماعية يولدها اقتصاد كوني مغلظه تديره النخبة المجتمعة في سويسرا.

هذه النخبة هي أغنى 1% من البشرية، أو من ممثلين عنهم، موجودين في إطار يؤمن لهم الحركة واللقاءات التي ستسهم في مضاعفة ثروتهم في المستقبل، تماماً كما يحدث عندما يتزوج أبناء الأغنياء بعضهم بعضاً. هذا التأثير حدثت عنه منظمة «أوكسفام» في تقرير نشرته هذا الأسبوع حول اللامساواة في العالم وتركز الثروة، توقعت فيه أن تتخطى حصة أغنى 1% ما يملكه الـ99% الباقون من الثروات العالمية، في عام 2016.

هكذا نوع من المؤشرات هو تحديداً ما يصبو إليه المجتمعون في سويسرا؛ يحققون ذلك عبر تكثيف اللقاءات وتطوير العلاقات. يشرح المدير التنفيذي للموقع المختص بالأعمال «Business Insider»، هنري

بلودجت، الذي حضر المؤتمر خلال السنوات الأخيرة، هذا الواقع في مقال نشرته شركته: «هذا الصباح، قال لي مدير كبير في إحدى الشركات العابرة للقارات إنه سيقوم وزميل له بلقاء 100 زبون خلال الأيام الثلاثة المقبلة». يوضح: «ليس هناك أي مكان آخر في العالم يؤمن لهم هذا المستوى من اللقاءات بهذه الفاعلية في هذا الوقت المضغوط».

لذا فإن كثيرين لا يُمانعون دفع ما يفوق 70 ألف دولار للحصول على بطاقة ثمينة لحضور المنتدى، انطلقت فكرة المؤتمر في السبعينيات، بجهود من استناد إدارة الأعمال في جامعة جنيف، كلاوس شواب، ليكون حيزاً للقاء بين قادة الأعمال ومديري الشركات والتباحث في سبل تعزيز فاعلية الإدارة.

ولكن سرعان ما تحول إلى «أبرز خمسة أيام» في كل عام لإبرام أكبر الصفقات. وفي ذات الوقت يؤمن منصة للتباحث في أبرز القضايا الاقتصادية التي يواجهها النظام العالمي. في اليوم الأول من المؤتمر هذا العام، كان النفط في قلب النقاش. فقد تدهور سعر هذه السلعة الاستراتيجية أكثر من 50% خلال الأشهر القليلة الماضية، وشكل أبرز عامل محدد لمراكمة الثروات أو خسارتها في النظام العالمي، نظراً إلى تشابه التوقعات حول سعره خلال المرحلة المقبلة.

وقد تكثفت التحليلات حول سبب تدهور السعر، غير أن ما تم تأكيده به رسمياً هو أن السعودية، ومعها منظمة الدول المصدرة للنفط، «أوبك»، عمدت إلى المحافظة على إنتاجها ثابتاً في الخريف الماضي رغم تدهور السعر. كان «قراراً تاريخياً» شرحه ممثلو

المنظمة والمملكة في المؤتمر. «ناقشنا لفترة أربع ساعات حال الاقتصاد العالمي واتفقنا بإجماع، باستثناء وزير أو وزيرين، في النهاية على إبقاء الإنتاج ثابتاً»، شرح الأمين العام لـ«أوبك»، عبد السلام البدري، خلا جلسة نقاش حول «العوامل الاقتصادية الاستراتيجية في قطاع الطاقة حالياً».

وأكد البدري وجود فائض في الإنتاج



ستراجع الاستثمار في قطاع النفط خلال هذا العام بتقدير منه مليار دولار



«رغم أن أوبك لا تزيد إنتاجها عن 30 مليون برميل يومياً خلال السنوات العشر الماضية... إلا أن الآخرين يفعلون ذلك ويضخون 7 ملايين برميل يومياً، وهي كمية لها كلفة يؤمنها سعر يبلغ 100 دولار».

«الأخرون» هم تحديداً أميركا الشمالية والاتحاد الروسي، على الرغم من أن «أوبك» تؤكد أن «القرار ليس موجهاً ضد أي بلد، لا الولايات المتحدة ولا روسيا».

كان قراراً استراتيجياً من «أوبك» في وجه تزايد إنتاج النفط الصخري من الولايات المتحدة. بحسب الأمين العام: «المشكلة هي أن السعر كان يتراجع